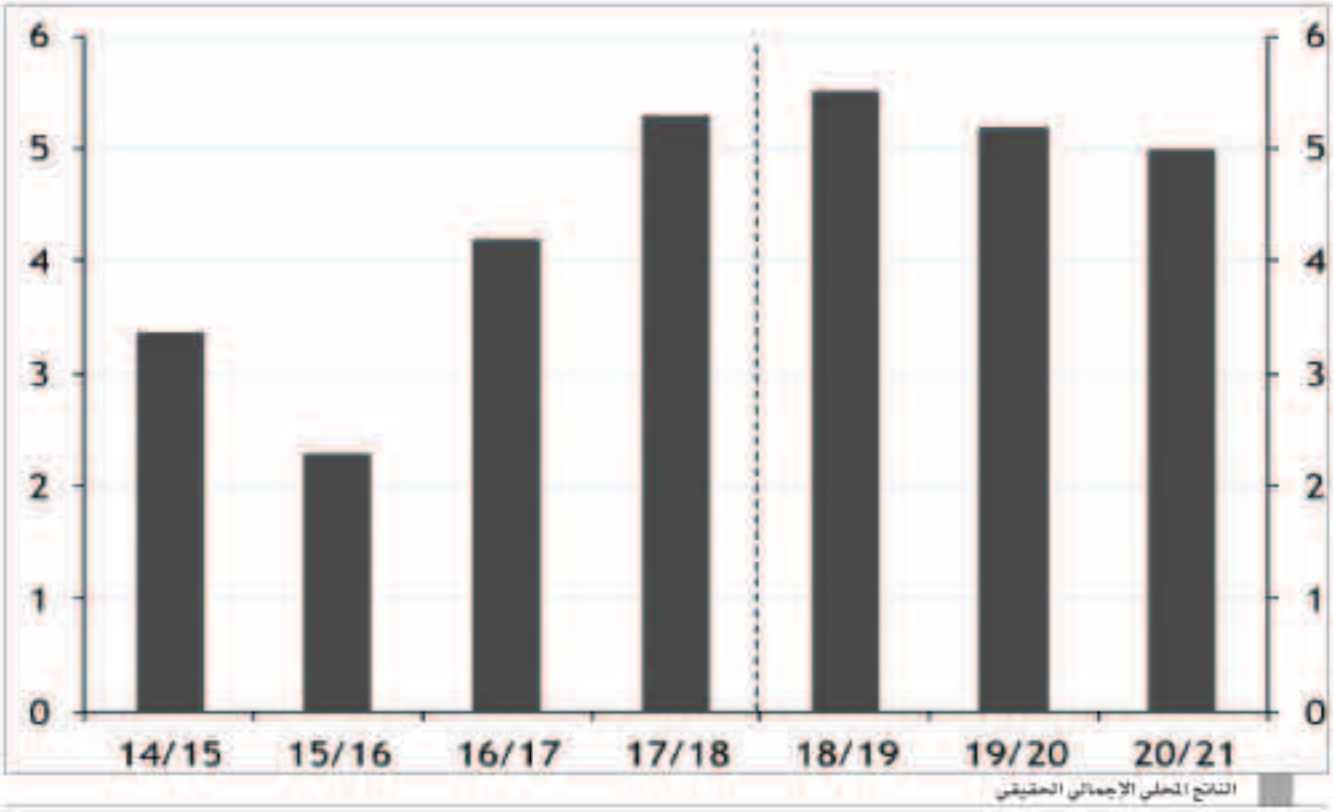
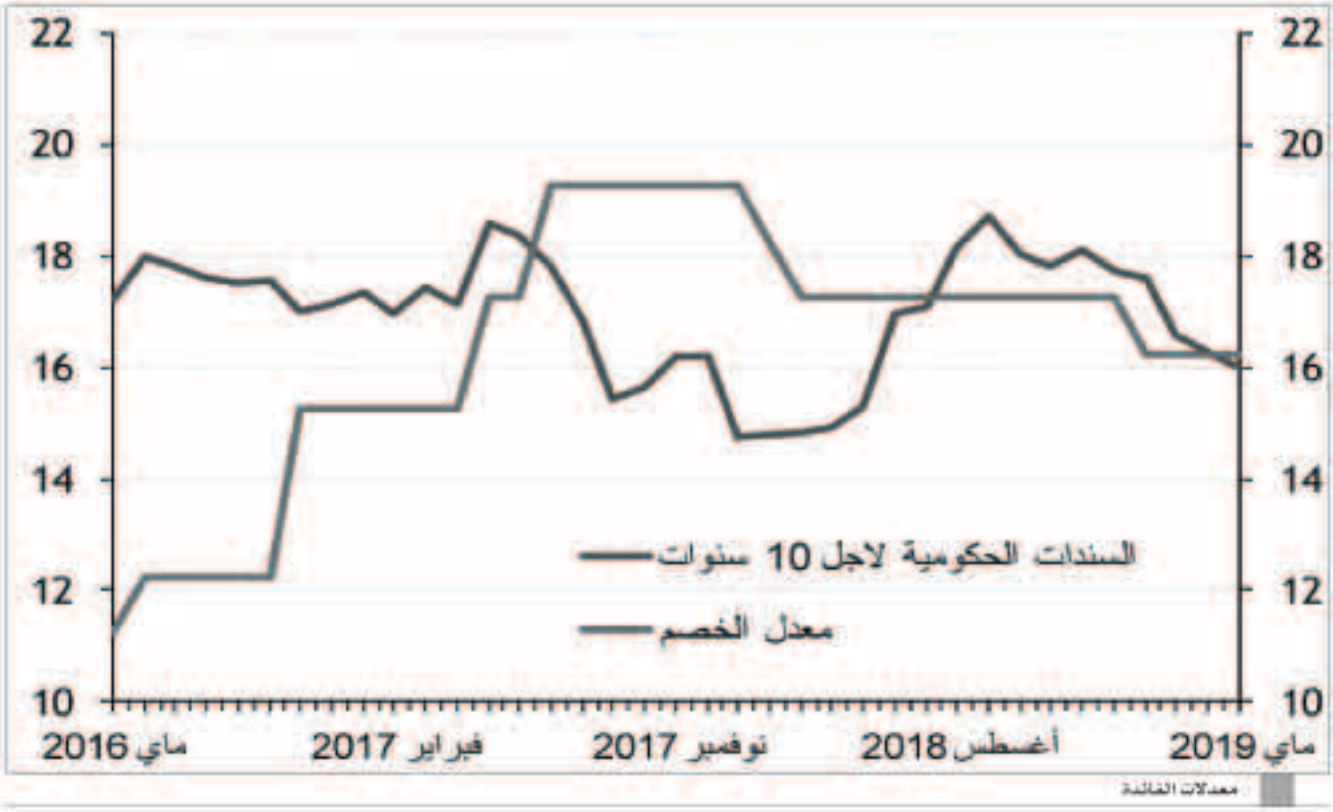


من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي القوي حتى عام 2021

«البنك الوطني» :الاقتصاد المصري يمضي على المسار الصحيح



أوضح تقرير بنك الكويت الوطني أن مصر أحرزت تقدماً مميزاً في مسار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي، حيث من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي القوي حتى عام 2021. أما بالنسبة للتضخم، فقد انخفض مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في العام 2017، إلا أنه قد يرتفع بعض الشيء على خلفية رفع أسعار الكهرباء والوقود. ومن جهة أخرى، تحسنت مستويات العجز في الميزانية والحساب الجاري الخارجي. وباستثناء بعض المخاطر، مثل أسعار الفائدة المحلية العالية والتكاليف المرتفعة لخدمة الدين والبطالة الزائدة، تبدو آفاق النمو الاقتصادي مشرقة بصفة عامة.

في ظل استمرار مصر في تنفيذ برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادي، تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.3 في المئة في السنة المالية 2018/2017 (يوليو إلى يونيو) إلى 5.6 في المئة بنهاية مارس 2019. حيث نتوقع أن يظل النمو قوياً عند 5.2 في المئة في السنة المالية 2020/2019 وبنسبة 5.0 في المئة في السنة المالية 2021/2020. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي، وارتفاع قطاع السياحة والتزايد المستمر في إنتاج الغاز الطبيعي وهو الأمر الذي ساهم في تحول مصر إلى دولة مصدرة للغاز في الربع الثاني من السنة المالية 2018/2019.

ومن جهة أخرى، ويعد أن ساهم صندوق النقد الدولي في دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ نهاية العام 2016، تسعى مصر حالياً إلى اتفاق غير مالي مع صندوق النقد للقيام بدور استشاري من شأنه

مساعدة الحكومة المصرية في جهودها الإصلاحية.

تراجع معدلات التضخم قد يساهم في خفض أسعار الفائدة ومنذ الخفض الأخير للدعم على الطاقة في منتصف العام 2018، بدأ مستوى التضخم في التباطؤ، وإن كان بوتيرة أقل من المتوقع، حيث بلغ 14.1 في المئة على أساس سنوي في مايو 2019، وفي هذا السياق، ستبقى الأسعار عرضة للضغط التي قد تدفعها للارتفاع في النصف الثاني من العام 2019. في ظل رفع أسعار الكهرباء والغذاء دعم الوقود في شهر يوليو. ونتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 12.5 في المئة في السنة المالية 2020/2019 وإلى 9 في المئة في السنة المالية 2021/2020، مقابل 20.9 في المئة في السنة المالية 2018/2017. وتخضع تلك التوقعات لحالة عدم اليقين المرتبطة بتحركات أسعار النفط وأسعار الصرف، بالإضافة إلى تقلب أسعار المواد الغذائية، نظراً لأهميتها في سلة المستهلك.

هذا وقد ساهم تراجع معدل التضخم في منح البنك المركزي المصري مجالاً مكنه من خفض أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس في فبراير 2019. وفي غضون ذلك، نتوقع خففاً لأسعار الفائدة يتراوح ما بين 100 و200 نقطة أساس بحلول منتصف العام 2020، مما قد يساهم في تقليص تكلفة خدمة الدين وتعزيز أنشطة القطاع الخاص.

ارتفاع تكاليف خدمة الدين تتقلل كاهل الوضع المالي

تواصل الحكومة المصرية السعي لتعزيز وضعها المالي من خلال رفع

الذهب يرتفع في السوق الكويتي بدعم الأسعار العالمية



سجل سعر بيع الذهب عيار 24 في الكويت نحو 13.75 دينار للغرام

ارتفع متوسط سعر بيع الذهب في السوق الكويتي 0.5 بالمائة خلال تعاملات أمس الاثنين، وعلى مستوى الأسواق العالمية، ارتفع السعر الفوري للمعدن النفيس بنسبة 0.44 بالمائة، إلى 1405.57 دولار للأوقية. وسجل سعر بيع الذهب للعمود الأجلة تسليم أكتسبس القبل 1407.50 دولار للأوقية، بنمو 0.53 بالمائة.

الدولار الأمريكي يستقر أمام الدينار عند 0.303 واليورو عند 0.340



الدولار الأمريكي يستقر أمام الدينار عند 0.303

قلل البن الياباني عند مستوى 0.002 دينار دون تغيير. يذكر أن أسعار الصرف المعلنة من بنك الكويت المركزي هي متوسط أسعار العملة أمس ولا تعكس أسعار البيع والشراء الفعلية.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الأسترليني استقر عند مستوى 0.380 دينار كما استقر الجنيه السويسري عند مستوى 0.306 دينار فيما

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي أمس الاثنين عند مستوى 0.303 دينار كما استقر اليورو عند 0.340 دينار. يذكر أن أسعار صرف الدينار مقارنة بأسعار صرف

بنسبة شهرية 2 في المئة في مايو، بينما تراجعت بنحو 23 في المئة على أساس سنوي.

التداولات العقارية والحصص السوقية وفقاً لنوع العقارات

عازالت تداولات السكن الخاص في المرتبة الأولى للشهر الخامس على التوالي منذ بداية العام. إلا أنه يلاحظ تراجع في حصصها مستحوذة على 31 في المئة من التداولات العقارية مقابل 49 في المئة في أبريل.

تراجعت مساهمة تداولات العقار الاستثماري إلى 28 في المئة مقابل 36 في المئة في أبريل، ومازالت تأتي في المرتبة الثانية بين القطاعات. تضاعفت حصة القطاع التجاري إلى 19.6 في المئة من إجمالي التداولات في مايو عن 9.3 في المئة في أبريل.

قفزت تداولات قطاع العقارات الحرفية إلى 6.6 في المئة من التداولات في مايو مقابل مساهمة محدودة بحوالي 3.5 في المئة في أبريل. وشهد مايو مساهمة استثنائية لقطاع الشريط الساحلي ليستحوذ على 14.7 في المئة من التداولات مقابل 2.1 في المئة في أبريل.

وبلغ متوسط إجمالي قيمة الصفقة العقارية 566 ألف دينار بنهاية مايو بزيادة 20 في المئة عن 471 ألف دينار في أبريل. وقد تراجع متوسط قيمة الصفقة 10 في المئة عن ستواتر في مايو 2018.

انخفض عدد الصفقات العقارية المتداولة إلى 602 صفقة بنهاية مايو (582 عقود، 20 وكالات) بانخفاض شهري 27 في المئة عن واحد من أعلى مستوياته خلال 5 سنوات مضت حين وصل إلى 819 صفقة في أبريل. إلا أنه قد ارتفع عدد الصفقات المتداولة محدود 22 في المئة على أساس سنوي. ويلاحظ استمرار تذبذب نزائلي للتغير السنوي في عدد الصفقات العقارية في الأشهر الأخيرة.

تراجع مؤشر متوسط عدد الصفقات اليومية إلى حوالي 29 صفقة في اليوم بنسبة 23 في المئة عن نحو 37 صفقة في اليوم من أبريل. إلا أن هذا المؤشر يعد أعلى 34 في المئة عن متوسط التداول اليومي في مايو 2018.

«بيتك» :التداولات العقارية تراجعت إلى نحو 341 مليون دينار بنهاية مايو



أوضح تقرير بيتك بأن التداولات العقارية تراجعت إلى نحو 341 مليون دينار بنهاية مايو 2019 بنسبة 12 في المئة عن أبريل 2019. مدفوعة بانخفاض تداولات القطاعين السكني والاستثماري بنحو 44 في المئة و 31 في المئة على التوالي، في الوقت الذي سجل العقار التجاري زيادة شهرية كبيرة بنحو 87 في المئة. ونشطت تداولات الشريط الساحلي بشكل استثنائي لافت، وكذلك تداولات القطاع الحرفي والصناعي عن أبريل، ويلاحظ انخفاض شهري ملحوظ في مايو لعدد التداولات العقارية إلى 602 صفقة بنسبة 27 في المئة مع تراجع عددها في أغلب القطاعات العقارية باستثناء التجاري والصناعي.

وتواصل التداولات العقارية مساهمها التصاعدي في مايو على أساس سنوي بتسجيلها زيادة 11 في المئة مع زيادة سنوية متواصلة لعدد الصفقات قدرها 22 في المئة، نتيجة ارتفاع سنوي كبير لعدد الصفقات في أغلب القطاعات باستثناء السكني والحرفي، ويلاحظ تراجع قيمة الصفقات في القطاعات العقارية بنسب متفاوتة، في حين ارتفعت قيمة تداولات قطاعيهما القطاع التجاري والقطاع الصناعي والحرفي على أساس سنوي.

ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية في مايو 20 في المئة على أساس شهري، ورغم ذلك الارتفاع، لم يصل لمستويات نفس الشهر العام الماضي منخفضاً بنحو 10 في المئة على أساس سنوي، وارتفع متوسط قيمة الصفقة في القطاع السكني والقطاعين الساحلي والصناعي على أساس شهري. بينما انخفض في التجاري والاستثماري، وانعكس هذا الأداء على مسار المؤشر في القطاعات العقارية بنهاية مايو مقارنة به في نفس الشهر من العام الماضي.

زادت قيمة التداولات في أغلب القطاعات العقارية بنهاية مايو من حيث القيمة على أساس شهري، لكنها تراجعت في السكن

فقد ارتفع متوسط قيمة الصفقة في القطاع السكني 6 في المئة في الوقت الذي تراجع المؤشر بنسبة ملحوظة في القطاعين الاستثماري بنسبة 40 في المئة وفي التجاري بنسبة 90 في المئة على أساس سنوي.

التداولات العقارية الإجمالية

بلغت قيمة التداولات العقارية في مايو 341 مليون دينار، محافظة على اتجاهها التصاعدي رغم أنها سجلت انخفاضاً شهرياً بنسبة 12 في المئة عن 385 مليون دينار في أبريل، ويلاحظ زيادة في قيمة إجمالي التداولات بنحو 11 في المئة عن مايو 2018.

تراجع مؤشر متوسط قيمة التداولات العقارية اليومية إلى

الخاص بنسبة ملحوظة قدرها 44 في المئة مع انخفاض 47 في المئة لعدد صفقاته إلا أنه يلاحظ زيادة متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة 7 في المئة على أساس شهري. أما تداولات القطاع الاستثماري فقد انخفضت قيمتها 31 في المئة وتراجع عددها 10 في المئة بالمقابل تراجع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع على أساس شهري بنسبة 24 في المئة. في حين زادت قيمة تداولات العقار التجاري بشكل شهري كبير بنسبة 87 في المئة مع تضاعف عدد صفقاته في مايو إلى 3 أضعاف أبريل. ورغم ذلك تراجع متوسط قيمة الصفقة بنسبة 41 في المئة على أساس شهري للمرة الثالثة على التوالي، أما على أساس سنوي